المقدمـــــة

ان قضية التكنولوجيا من القضايا التى قدمت فيها دراسات كثيرة سواء من الناحية التقنية أو الاقتصادية ، وبالنسبة لنا فهى تعنى دراسة جانب محدد الابعاد فى هذه القضية الشاملة ، وهو الجانب المرتبط بقضية الفقراء فى الاستراتيجية التكنولوجية الدولية باعتبار أن الفقراء.[1] هم محور كل دراسة نقدمها سواء كانت أكاديمية أو تطبيقية أملا أن ينتهى بنا الأمر إلى تكوين برنامج أقتصادى محدد لهم فى أطار استراتيجى ذى محورين أحدهما أقليمى والآخر دولى.

ولايمكن اغفال الدور الأساسى للتكنولوجيا فى التنمية الأجتماعية والأقتصادية لجميع البلدان ولاسيما فى التعجيل بتنمية البلدان النامية. كما أكد الدور الرئيسى للتكنولوجيا فى تقدم البشرية على أنه ينبغى أن يتمتع الجميع بالقدرة على الاستفادة من أوجه تقدم وتطور التكنولوجيا بغية تحسين مستويات معيشتهم.

كما أننا نشير هنا أن التكلفة الأقتصادية والأجتماعية والمتصلة بالأقتناء وتطبيق التكنولوجيا الأجنبية فى أسواق تتميز بعدم الكمال هى تكلفة عالية جدا. وبفاقم من وضع البلدان الفقيرة الأفتقار شبه الكامل إلى الامكانيات المحلية للبحث الانمائى. وينعكس ذلك فى تبعيتها التكنولوجية وخاصة فى الصناعات ذات الأهمية الحاسمة لتنميتها الأجتماعية والأقتصادية : التغذية ، الصحة ، الإسكان ، المواصلات ، الطاقة.

وتنقسم الدراسة إلى عدة أفرع نحاول من خلالهم طرح قضية التكنولوجيا فى العالم الثالث – كأهم القضايا الأقتصادية لنهاية هذا القرن وبداية القرن القادم – هذا ومن البداية نؤكد لوكان هناك ادراك أفضل لامكانيات السياسة كأداة للتنمية لكانت بلدان كثيرة قد حددت الآن السياسات التكنولوجية فى الاطار المؤسس لاتخاذ القرارات والتخطيط الاقتصادى ، ويظهر هدفها العاجل فى تعزيز موقف المساومة لاى بلد ، وفى تحسين وترشيد قدرته المستقلة على اتخاذ القرارات فى مجال احتياز التكنولوجيا – وسيكون هدفها الاطول أجلا هو تعزيز القدرة المحلية على الابتكارات التكنولوجية التى يمكنها على نحو متزايد تكميل التكنولوجيا المستوردة.

د. أويس عطوه الزنط

---

(١) يقصد بالفقراء هم سكان جنوب العالم والذى يقدر عددهم حتى نهاية عام ١٩٨٥ إلى ٤,٥٧٩ مليار انسان – ومن المنتظر أن يصلوا إلى ٦,٨٥١ مليار انسان حتى عام ٢٠٠٠ ، يمثلون قرابة ٨٣٪ من سكان العالم. وهى البلدان التى أهم خصائصها الهيكلية الرئيسية : الانخفاض فى مستوى استغلال الموارد الطبيعية – المعادن والطاقة ، وما إلى ذلك بسبب نقص المعرفة "ونقص التمويل والمهارات اللازمة لتنميتها". راجع : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية – باريس ١ – ١٤ سبتمبر ١٩٨١ ص ٥. كذلك مجلة الوقائع – العدد ٦ لسنة ١٩٨٤ – ص ٨٣.